

دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية

The role of municipal digitization in improving electronic public service

كحل الراس سماح^{1*}، جامعة 8 قالم، (الجزائر)، kahalerras.samah@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية.

شوايدية منية²، جامعة قالم، (الجزائر)، Chouaidia.mounia@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية.

تاريخ إرسال المقال: 2020/11/24 تاريخ قبول المقال: 2020/01/07

الملخص:

تهدف الدراسة إلى مناقشة دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية ،حيث أصبحت الخدمة العمومية محل اهتمام متزايد، وللنهوض والارتقاء بهذه الأخيرة وتحسين صورة الإدارة لدى المواطن ركزت الحكومة أساسا على إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية بحكم أنها المسؤولة عن تقديم هذه الخدمة وباعتبارها الأكثر احتكاكا بالمواطن، وكان النصيب الأكبر للبلدية حيث تعتبر من أهم المؤسسات التي تتعاضد حاجتها يوما بعد يوم لتبني مفهوم الإدارة الإلكترونية.

فمن خلال ورقتنا البحثية توصلنا إلى أن عصنة الجماعات المحلية في سبيل تحسين أداء الخدمة العمومية ساهم بشكل ملحوظ في تجويد الخدمة المقدمة للمواطنين، فمشروع البلدية الالكترونية كان له دور فعال في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، بلدية ، خدمة عمومية الكترونية، إدارة الكترونية.

Abstract:

The theme of public service has recently aroused a great deal of interest in all sectors, and improving this service has become a growing concern. To improve the image of management in the eyes of citizens, the move towards an electronic public service has become a necessity. The Algerian government has adopted an administrative reform strategy, launched in 2011, focusing mainly on the rehabilitation of public administrative facilities.

As one of the administration's most frequented by citizens, the municipality accounted for the largest share of this program, as it is considered one of the most important institutions, whose need to adopt the concept of electronic management is increasing every day.

Key words : Digitization, municipality, electronic public service, electronic administration

مقدمة:

قامت الجزائر كباقي الدول بالعديد من الإصلاحات على مستوى مرافقها العمومية، لتحسين جودة خدماتها والتخلص من مختلف النقائص التي تحول دون ذلك، خاصة بعد التحول الذي عرفته بعد دستور 1989، والذي كرّس نظاما جديدا أكثر انفتاحا مما يسمح بتماشي هذه المرافق مع متطلبات الفعالية والنجاعة فالتحولات الجديدة التي فرضها النظام المتبع بعد سنة 1989، مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والتي انعكست بالضرورة على الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها بالمواطن، بحثا عن المردودية التي أصبحت من أهداف ونتائج التحولات في محاولة للتقليل من العجز الذي تعرفه المرافق العامة مع ضمان خدمة عمومية تواكب الانفتاح والإيديولوجية الجديدة¹.

فلقد أدركت الدولة الجزائرية مدى الحاجة لعمليات التحسين المستمر في مجال الخدمات، والسعي لتحقيق التطور في مختلف المجالات، والاستفادة من التقنيات الحديثة خصوصا ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، حيث يعد إدخال التكنولوجيا الرقمية في تسيير الإدارات الجزائرية ثورة حقيقية تشهدها البلاد وتعتبر الإدارة الالكترونية من أهم الوسائل التي جاءت وليدة للتطور التكنولوجي، فمن أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الدولة، تمّ اللجوء إلى ما يسمى " بالمرفق العام الالكتروني"، فمشروع رقمنة البلديات في الجزائر والتخلي عن البلديات التقليدية يهدف أساسا إلى تحسين أداء الخدمة العمومية للمواطن².

إن دراسة هذا الموضوع تهدف إلى إبراز دور رقمنة البلدية في تحسين أداء الخدمة العمومية الالكترونية ومدى مساهمة عصريّة الجماعات المحلية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. أصبح التوجه نحو الخدمة العمومية الالكترونية ضرورة لا بد منها، حيث عمدت الحكومة الجزائرية مؤخرا إلى تبني إستراتيجية للإصلاح الإداري والتي تمّ الشروع فيها فعليا منذ سنة 2011، وعليه تتمحور

¹ - ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحويلات الجديدة، مذكرّة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر " بن يوسف بن خدة"، سنة 2007-2008، ص6.

² موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية <http://www.interieur.gov.dz>، اطلع عليه بتاريخ 01 فيفري 2020 على الساعة 17:30.

إشكالية موضوعنا حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى ساهمت رقمنة البلديات في تحسين أداء الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القانوني من خلال تحليل النصوص القانونية، وقسمنا موضوع بحثنا إلى مبحثين: الأول متعلق بـ مشروع رقمنة البلدية في الجزائر وخصصنا الثاني لـ: آليات تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر.

المبحث الأول: مشروع رقمنة البلدية في الجزائر

أصبح خيار التحول إلى الإدارة المحلية الالكترونية ضرورة ملحة في ظل تطبيق معايير الحكم الراشد¹ وجعل تدفق المعلومات² الخاصة بالتسيير في الشأن المحلي لصالح المواطن، يمكن الجهات الفاعلة من تحقيق فهم مشترك للمعلومات المتاحة، وبفضل ذلك سوف يجهزون أنفسهم بإطار مرجعي مشترك يسهل التعاون المتبادل، يتطلب هذا النوع من رأس المال الفكري (المعرفي) أو كما يسمى الذكاء الإقليمي intelligence territoriale³ أن يكون التدفق المعلوماتي شفاف وصحيح عند مشاركة المعلومات، وهذا سيساهم في اتخاذ القرار التتموي وزيادة القدرة على تحسين الخدمة العمومية.

فاستعمل تقنيات الانترنت والارتباط بين المصالح غير الممركزة بشكل عام يساهم في تذليل الصعاب للمواطن ويجعل أكثر فعالية في الأداء الإداري، خاصة وأن الإدارة الالكترونية لها من المزايا ما

¹ عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

² - تطور وسائل الإعلام، ووجود الإنترنت على رأسها أدى إلى ثورة في " التدفق المعلوماتي"، إن من أهم خواص الإنترنت وأخطرها عدم وجود جهة منظمّة لها ومسؤولة عنها، أي أنها "لا مركزية"، ومن ثم فهي لا تخضع لأي قيد في مجال النشر وتدفق المعلومات، المرجع: معتز الخطيب، تدفق المعلومات في عصر الإنترنت، <https://www.islamweb.net>، تاريخ الاطلاع 2020/12/18 على الساعة 10 و 15د.

³ Joaquín Farinós Dasi Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace, article publié dans L'Information géographique 2009/2 (Vol. 73), pages 89 à 111, www.cairn.info, consulté le 16/12/2020 à 17h00.

يجعل تبنيها خطوة نحو تحقيق التنمية الشاملة¹، التي تعتمد على التقنية الحديثة كأداة لتسهيل العمليات الإدارية المعقدة.

المطلب الأول: تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر.

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين المرافق العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة، من أجل عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، وكذلك تخفيف الإجراءات الإدارية ومحاربة البيروقراطية الإدارية، ومن بين أهم الانجازات مشروع رقمنة البلدية أو كما يسمى "مشروع البلدية الالكترونية" أو "الشباك الوحيد"²، ويقصد بالرقمنة عملية استتساخ تمكّن من تحويل شيء مادي إلى سلسلة من الأرقام بغرض تمثيله في معلوماتية مقروءة بواسطة الحاسوب³، بينما الإدارة الالكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في انجاز العمليات الإدارية وتقديم الخدمات الحكومية وإشراك المواطنين في عملية صنع القرارات، وذلك من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة⁴.

ظهرت البلدية الالكترونية نتيجة لرغبة التوجه نحو الخدمات الإدارية العصرية التي ستغني المواطن عن الاحتكاك بأي تصرف بيروقراطي وذلك بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية باعتماد التوقيع الالكتروني عن بعد في الوثائق الإدارية، حيث أن إنجاز مشروع البلدية الالكترونية غير الورقية سيسمح بتحقيق البنية القاعدية للحكومة الالكترونية⁵.

¹ - التنمية الشاملة هي: التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان ذلك اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، وتساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تجبير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم.

² - يحيوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر "رقمنة البلدية نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، مجلد 06، عدد 01، سنة 2020، ص 45.

³ - حسناوي نجوى، مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، مجلد 5، العدد 01، ص 38.

⁴ - شليحي الطاهر وقريني ربيعة، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات "عرض لمشروع البلدية الالكترونية في الجزائر"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة مسيلة، المجلد 03، العدد 02، سنة 2019، ص 187.

⁵ - شليحي الطاهر وقريني ربيعة، المرجع نفسه، ص 196.

تجدر الإشارة إلى أنه بدأ العمل بمشروع البلدية الالكترونية في 14 نوفمبر 2017 عبر ثلاث بلديات نموذجية بالعاصمة بهدف القضاء على الوثائق الكلاسيكية وتعويضها بالوثائق البيومترية، ليتوسع فيما بعد على باقي الولايات في الوطن¹.

تعد البلدية الالكترونية أحد الحلول الواقية من انتشار الفساد الإداري من جانب والعمل على منعه من جانب آخر، فهي تعتبر عاملا مهما لتخفيف نسبة العلاقات المشبوهة والغير شرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين وذلك لأنها تهتم بتدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فإن البلدية الالكترونية تعني انفتاح المواطنين فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز البلدي والسياسات الاقتصادية السليمة، للبلدية الالكترونية فوائد اقتصادية وأخرى إدارية، فيما يخص الفوائد الاقتصادية تتمثل في:

- 1/ توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف التي تتعامل معها مقارنة بالطريقة التقليدية.
- 2/ مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاع الحكومي في البلدية والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي للبلدية الالكترونية.
- 3/ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين البلدية الالكترونية محليا والحكومة الالكترونية مركزيا، وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات².
- أما فيما يخص الفوائد الإدارية نذكر منها:
- 1/ تختصر البلدية الالكترونية الهرم الإداري التسلسلي الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية.
- 2/ السرعة في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- 3/ تسمح بالتواصل مع الوصاية ومع أجهزة الرقابة المختلفة بسهولة.
- 4/ تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني وغيره³.

¹- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية <http://www.interieur.gov.dz> ، اطلع عليه بتاريخ 05 فيفري 2020 على الساعة 17:00.

²- موفق عبد القادر، " البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية و المالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 30 جوان 2015، ص 177.

³- مصطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، حجاج نفيسة، البلدية الالكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة- تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، مجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 127.

إن نجاح التوجه للبلدية الالكترونية في الجزائر يستلزم توفر مجموعة من المتطلبات نوجزها كمايلي:

- 1/ لابد من وجود نصوص قانونية تشرع أساليب العمل، إذ لا يجوز نقل خدمة البلدية العادية إلى الفضاء الالكتروني دون نصوص قانونية تنظمها، وفي هذا الإطار قام المشرع الجزائري سنة 2016 بإنشاء السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني، لضمان التحقق من صلاحية شهادات التصديق الالكتروني¹.
- 2/ يتوجب على البلديات أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات العمل في البيئة الالكترونية، وذلك بإعادة هيكلة إدارتها حتى تكون أكثر فعالية أسرع استجابة.
- 3/ يجب إخضاع موظفي الجماعات المحلية لعملية تدريب وتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات².
- 4/ لابد من توفر البنية التحتية للإدارة الالكترونية، فيجب العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصال بما يتوافق مع بيئة التحول وتوفير أجهزة تقنية متطورة³.

المطلب الثاني: أهداف مشروع رقمنة البلدية في الجزائر.

تهدف البلدية الالكترونية إلى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الالكترونية، وذلك عبر بناء منصات خدمية على الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى المتمثلة في الهواتف الخلوية والأرضية والتلغرام والبريد الالكتروني، من أجل تخفيض تكلفة الأعمال الإدارية من جهة، وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية لطريقة ميسرة من جهة أخرى⁴، ويمكن إجمال أهداف الدولة من وراء رقمنة البلديات فيما يلي:

¹ - المرسوم تنفيذي رقم 16-131 مؤرخ في 25 أفريل 2016، يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني وتشكيلها وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 26، مؤرخة في 28 أفريل 2016، ص 05.

² - عبد العالي حجة ، مناصرة شهرزاد "البلدية الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة خنشلة، المجلد 06، العدد 01، 24 جانفي 2019، ص 51.

³ - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية أو الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة -، سنة 2009-2010، ص 23.

⁴ - موفق عبد القادر، المرجع السابق، ص 179.

أولاً: القضاء على البيروقراطية:

لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر انتهجت التنظيم البيروقراطي منذ الاستقلال سنة 1962، وذلك من أجل التخلص من الوضع الذي عانت منه أثناء الاستعمار¹، وذلك لما لها من مميزات أهمها المقدرة على إبراز وإنفاذ السلطة بطريقة موحدة ومتناسكة، وترقية طرق العمل والنظم التي تعمل بها المؤسسات والحكومات... الخ، بالرغم من تلك مزايا إلا أن النظام البيروقراطي أفرز وضعاً خطيراً حيث شتت الإدارة الجزائرية بالكامل فهو يعد أحد أهم أسباب الفساد الإداري، ولمحاربة هذه الظاهرة يجب القضاء على جميع أشكال المحاباة والمحسوبية والرشوة²، لذا تم اعتماد مشروع البلدية الالكترونية الذي سيغني المواطن عن الاحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي، وذلك راجع لحذف التدخل البشري في أداء الخدمة العمومية.

ثانياً: المساعدة على التنمية المحلية وتخفيض النفقات العمومية:

إن التوجه نحو المعاملات الالكترونية يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات الإدارية من خلال خفض أعباء تكلفة الإجراءات، و منهالي توفير واقتصاد المال والجهد وتقليل التنقلات، والقضاء على ظاهرة كثرة الأوراق والنسخ³.

ثالثاً: التماشي مع التقدم الحاصل في البيئة الاقتصادية المحيطة والبقاء في قمة المنافسة التحديشية والتطويرية:

مع التطورات التي شهدتها الاقتصاديات المختلفة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات فإن تقديم الخدمات للمواطنين وتحسين مناخ العمل أصبح من الجوانب ذات الأولوية في عمل الأجهزة الحكومية في المجتمعات الحديثة، وبما أن البلدية تتصدر الأجهزة الحكومية في علاقاتها بالمواطنين وتقديم الخدمات الواجب تقديمها، توجب عليها استخدام هذه التقنيات لتحديث نفسها مما يزيد من قدرتها التنافسية⁴.

¹ - مراح سليمة، التفسير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، سنة 2000-2001، ص 26.

² - عبد العالي حاجة ومناصرة شهرزاد، المرجع السابق، ص 48.

³ - المرجع نفسه، ص 49.

⁴ - شليحي الطاهر وقرينعي ربيعة، المرجع السابق، ص 186.

رابعاً: الشفافية في الأداء:

مما لا شك فيه أن الشفافية هي أهم آليات مكافحة الفساد الإداري، فمن أجل تدعيم الشفافية والرقابة ألزم المشرع جميع الإدارات بضرورة إعلام المواطنين بالتنظيمات والتدابير التي تسطرها، ونشرها بانتظام في الأماكن المخصصة لذلك، كما ألزمها بالسعي إلى تطوير الوسائل المساعدة للنشروالإعلام¹، بالإضافة إلى ذلك ألزم المشرع المجلس الشعبي البلدي إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية وكذا استعمال وتطوير كل الدعائم الرقمية قصد ضمان نشر وتبليغ قرارات البلدية².

خامساً: تحسين مستوى أداء الخدمات:

تطبيقاً للمادة 21 من المرسوم 131/88 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن يجب على الإدارة تحسين نوعية خدماتها باستمرار وتحسين صورتها العامة.

سادساً: توطيد الثقة في الإدارة:

إن الهدف من وراء عصنة الإدارة المحلية وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل الإداري هي تقريب الإدارة للمواطن، ويكون ذلك من خلال تقليل الوقت الذي يستغرق في الحصول على الخدمة العمومية وزيادة ثقة المواطن في الإدارة³.

المبحث الثاني: آليات تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر

تعتبر البلدية الالكترونية نمط متطور وجديد من الإدارة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية والمالية، وتحسين الخدمات والأعمال التي تقدمها البلديات للمواطنين من جهة، ومختلف جهات الوصاية والرقابة من جهة أخرى.

¹ - المادة 8 و 9 من المرسوم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988 ينظم علاقات بين الإدارة و المواطن ، جريدة رسمية عدد 27 المؤرخة في 06 جويلية 1988، ص1013.

² - المادة 02 من المرسوم التنفيذي 16 / 190 المؤرخ في 30 يونيو 2016 يحدد كفايات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و قرارات البلدية، جريدة رسمية عدد 41 المؤرخ في 12 يوليو 2016، ص08.

³ - برقية رقم 2769 من وزارة الداخلية إلى الولاية، تتضمن عدم اشتراط شهادة الإقامة في الحصول على الوثائق الإدارية التي تصدرها الجماعات المحلية.

المطلب الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية

إنوزارة الداخلية والجماعات المحلية قامت بتسخير عدة عوامل أساسية لتسهيل تطبيق الإدارة الالكترونية موجهة أساسا نحو تحقيق أفضل الخدمات للمواطن، وتزويد الإدارة بوسائل تسيير حديثة تمكنها من أداء مهامها في أحسن الظروف من جهة أخرى، وفي هذا الإطار اتخذت عدة إجراءات لتطبيق مشروع الإدارة الالكترونية، من بينها إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يهدف لتجسيد عدة مهام.

أولاً: إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (الولادات، الزواج، الوفيات)

في إطار تجسيد عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بتخفيف الإجراءات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، ونظرا لما يعانيه المواطنون من المشاكل وأعباء التنقل إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية على أساس سجلاتهم أصبح من الضروري إنشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية، وهذا ما نصت عليه المادة 25 مكرر من الأمر 108/14¹، هذا السجل الوطني يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.

ثانياً: أهداف إنشاء السجل الوطني للحالة المدنية

إن اعتماد عملية إنشاء السجل الآلي للحالة المدنية تهدف إلى تجسيد عدة مهام أساسية منها:

- 1/ ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات، وربطها بواسطة الألياف البصرية مع مقر البلدية المركزية.
- 2/ تحسين نوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- 3/ إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

¹ - قانون رقم 08/14 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 غشت 2014 يعدل و يتم الأمر 20/70 المؤرخ في 19 فبراير 1970، المتعلق بالحالة المدنية، جريدة رسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت 2014، ص03.

4/المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على أساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية¹. ولتحقيق أهداف إنشاء السجل الوطني قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتنفيذ الإجراءات التالية: 1/وضع سجل آلي للحالة المدنية يتكون من تجميع قاعدة معطيات 1541 بلدية على مستوى التراب الوطني، والتي تتضمن صورة رقمية، وذلك ابتداء من تاريخ 15 فيفري 2014. 2/ تم وضع نظام يقوم بتصحيح الأخطاء بصفة آلية، ففي هذا الإطار فقد تمّ تصحيح العديد من الأخطاء التي تعود إلى بداية سنة 1800م، لم يتبقى اليوم سوى 0.1% من التصحيحات الواجب القيام بها مقارنة بالطلبات المودعة والعملية متواصلة وتقع على مسؤولية المكلف بالحالة المدنية².

المطلب الثاني: الوثائق البيومترية.

حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين من خلال مراجعة جميع محتويات موقعها الالكتروني، وتحديث جميع فروعها بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمة العمومية وكذا إنشاء وحدات إضافية لتقديم الخدمات عبر الانترنت، وذلك بإتاحة وثائق بيومترية تمكن المواطنين الحصول عليها عن طريق طلبها عبر الانترنت منها: جواز السفر البيومتري، وبطاقة التعريف الوطنية، والبطاقة الرمادية.

أولاً: جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

يمكن للمواطنين الحصول على جواز السفر وكذا بطاقة التعريف الوطنية البيومترية عن طريق الانترنت وهذا ما سنوضحه.

¹ - رانية هدار ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-01-، سنة 2017/2018، ص214.

² - المدير العام لعصرنة الوثائق و الأرشفة في حوار " المساء"، الانتهاء من الإدارة الالكترونية و الشروع في رقمنة البلدية والولاية بداية من 2017، جريدة المساء 2016/10/30.

1-جواز السفر البيومتري

تّم تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني بتاريخ 05 يناير 2012 مع بقاء العمل بجوازات السفر الكلاسيكية حتى يتم سحبها حسب كفاءات يحددها القانون¹، كما تمّ تحديد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني بموجب قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011.²

بناءً عليه يمكن القول أن جواز السفر البيومتري هو عبارة عن وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونياً، يمكن استخدامها لمصادقة هوية الأفراد، ويستخدم في هذه الوثائق تقنية البطاقات الذكية حيث تشمل شريحة الكترونية تخزن فيها المعلومات (الاسم، اللقب، تاريخ الميلاد...) ومعلومات بيومترية، بصمات العين أو الأصابع أو الوجه، وصورة صاحبها تكون في الغلاف الأساسي الأمامي أو الخلفي أو وسط الوثيقة.

تجدر الإشارة إلى أن عدد جواز السفر البيومتري وصلت حتى سنة 2016 إلى أكثر من 7.900.000 جواز سفر³، حيث سمح هذا الإجراء بتحقيق عدة نتائج نذكر منها:

- 1/ تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية خلال مدة زمنية قصيرة.
- 2/ القدرة على فرض رقابة صارمة على إصدار جوازات السفر من قبل المسؤولين في الدوائر القنصلية.
- 3/ استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة لبعض الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة⁴.

2-بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

يمكن تعريف بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بأنها وثيقة تثبت هوية صاحبها وهي فردية تسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، ولا يمكن لأي كان أن يحوز أكثر من بطاقة واحدة في نفس الوقت

¹ - المادة 01 و 02 من قرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، جريدة رسمية العدد الأول، ص 55.

² - قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، جريدة رسمية العدد الأول، ص 52.

³ - رانية هدار ، المرجع السابق ، ص 218.

⁴ - فرطاسفتيحة ، " عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 07، العدد 01، 01 جوان 2016 ، ص 319.

كما تحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر، وتحدد ب 05 سنوات للقصر وتسري مدة صلاحيتها من تاريخ إعدادها¹.

وتطبقا لنص المادة 09 من المرسوم الرئاسي 143/17 يتم إيداع طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على مستوى إحدى البلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج، وبناءا على ذلك تقوم المصلحة المختصة بتسليم صاحب الطلب البطاقة البيومترية فور إعدادها²، وتسلم مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤوليته، فيمكنه استعمال ذلك الرقم من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية³، حيث يتم تسليم بطاقة التعريف العادية مقابل الحصول على البطاقة البيومترية، يختلف الأمر التسليم بين المواطنين المقيمين في التراب الوطني والمقيمين في الخارج. فبالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني يتم تسليمها من قبل الولي أو أي مفوض آخر لهذا الغرض على أساس ملف يحتوي على استمار قيمؤها ويوقعها المعني بالأمر أو الولي بالنسبة للقصر وترفق بمجموعة من الوثائق⁴.

أما بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج فيتم تسليمها من طرف رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية أو أي موظف قنصلي آخر مؤهل يفوض لهذا الغرض.

وتطبقا لنص المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المتعلق بتحديد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها سالف الذكر يجب حضور طالب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من أجل النقاط المعطيات البيومترية، غير أن القصر الذين يكونون في سن أقل من 12 سنة يتم إعفائهم من النقاط البصمات الإصبعية، كما يعفى أيضا كل مواطن يحوز جواز سفر يتضمن معطيات بيومترية، غير أن هذا لا يعني عدم إمكانية إعادة إجراء النقاط المعطيات البيومترية إذا استلزم الأمر ذلك⁵.

¹ - المادة 03 و 04 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 21 أبريل 2017 المتعلق بتحديد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها، جريدة رسمية عدد 25 مؤرخة في 19 أبريل 2017، ص 10.

² - المادة 10 من المرسوم الرئاسي 143/17 المذكور سابقا.

³ - المادة 07 من المرسوم الرئاسي 143/17 المذكور سابقا.

⁴ - المادة 10 من المرسوم الرئاسي 143/17 المذكور سابقا.

⁵ - المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المذكور سابقا.

في الأخير لا بد أن نشير إلى أنه هناك ما يسمى " بخدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية" وهي تتمثل في بوابة الكترونية عبر الانترنت، مصممة ومطورة من طرف مهندسي وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فهي عبارة عن موقع يمكن مستعمليه من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية، هذه الخدمة الالكترونية ستسمح للإدارات العمومية أو الخاصة، وكذا المواطنين الحائزين على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية من القراءة الالكترونية لمعطيات البطاقة من بينها لقب الزوج بالنسبة للمرأة المتزوجة وكذا العنوان، لاستعمال هذه الخدمة يجب التزود بالأجهزة التالية:

* جهاز كمبيوتر .

* قارئ آلي للبطاقة الذكية ذي المواصفات القياسية، ويقصد به جهاز يمكن بواسطته الولوج إلى البيانات المخزنة في أي بطاقة ذات الشريحة الذكية.

*تطبيق التوصل مع البطاقات الذكية¹.

ثانيا: رخصة السياقة البيومترية الالكترونية.

تم إنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني والقابل للقراءة آليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018، غير أنه لا يزال لحد الآن غير معمول به، حيث يتم إصدار رخص السياقة البيومترية الالكترونية للملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة بـ:

- 1/ السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.
 - 2/ السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا².
- يتم إيداع ملف يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد لدى مديرية النقل، ويتم معالجة الملف المودع وفقا لإجراءات معينة تتمثل في:
- 1/تقوم المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة فور استلام الملف بحجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقية المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض، لتقوم بعدها بدعوة

¹ - بدون مؤلف، خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية، متوفرة بالموقع الالكتروني <http://macnibe.interiuer.gov.dz>، بتاريخ 13 فيفري 2020 ، على الساعة 19:57.

² - المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ص02.

المعني بالأمر بجميع الوسائل من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الالكتروني عبر الشباك الالكتروني.

2/ بعد دعوته يتقدم المعني إلى المصلحة المختصة مرفوق بشهادة النجاح المسلمة من طرف مفتش السياقة والأمن في الطرق، ويسلمها للمصلحة المختصة التي تضعها ضمن ملف قاعدي.

3/ بعد التأكد من هوية المعني بالأمر وتفحص معطياته يتم معالجة الملف عبر الشباك الالكتروني وفقا للمنشور الوزاري المؤرخ في 21 مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

4/ يسلم للمعني بالأمر بعد أخذ جميع معلوماته وصل استلام يدعى حسب الحالة "وصل إيداع" أو "شهادة تأهيل مؤقتة" عملا بأحكام المادة 17 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 أوت 1989 والتي تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها كرخصة سياقة، لاسيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بأمن الطرقات، وبعد إنجاز رخصة السياقة البيومترية الالكترونية يتم إرسالها إلى المصالح البلدية المكلفة بإصدارها وفقا لنظام محدد من طرف مديرية السندات والوثائق المؤمنة، ويتم تبليغ الشخص المعني من أجل استلام رخصة سياقه¹.

ثالثا: البطاقة الرمادية

تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسجلات المركبات الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترخيم لمركباتهم بصفة آنية و دون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل و ذلك من خلال:

1/ إصدار البطاقات الرمادية للمركبات من خارج الولاية، حيث يتم ذلك في موقع صفحة التأكيد يمكن الوصول إليها من خلال جميع البلديات.

2/ إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الولائية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية في الوقت الحقيقي.

3/ كما أنه هناك دراسة جارية لإنتاج البطاقة الرمادية الالكترونية الأمر الذي سيتيح مراقبة أفضل للسيارات على الطريق².

¹ - المنشور الوزاري المشترك رقم 06، المرجع السابق، ص 04.

² - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، برقية، "تنفيذ البرنامج المسطر لإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة لقطاع الداخلية و الجماعات المحلية، رقم 3138، 2013، تم تصفحه عبر الموقع الالكتروني <http://www.interieur.gov.dz> بتاريخ 14 فيفري 2020، على الساعة 19 و 05 د.

ومن أجل ضمان التواصل المباشر والسهل مع المواطن دون معوقات، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين الذين يهتمهم الأمر نموذج عقد بيع المركبات موحد يمكن استخراجها مباشرة من موقعها الالكتروني، وللحد من الصعوبات التي يواجهها المواطنون في ترقيم مركباتهم في أجال معقولة يتوجب على ولاية الاستقبال طلب التأكد من صحة المركبة من ولاية المصدر بواسطة البريد الالكتروني عن طريق مصالح المديرية الولائية للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية فور إيداع طلب الترقيم من قبل المواطن المعني، ويجب أن تقوم ولاية المصدر بإرسال رسالة التأكيد بنفس الطريقة بدلا من البريد العادي المعمول به.

الخاتمة:

في الأخير نخلص من خلال دراستنا إلى أن البلدية الالكترونية لها دور فعال في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، حيث أن عصنة الجماعات المحلية في سبيل تحسين أداء الخدمة العمومية ساهم بشكل ملحوظ في تطوير الخدمة المقدمة للمواطنين، فقد شكلت عملية رقمنة الإدارة المحلية متمثلة في البلدية إحدى أولى اهتمامات الدولة الجزائرية لعصنة الخدمات العمومية المقدمة لمواطن، و يتجلى ذلك تحديدا من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي ساهم في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية للإدارات المرتبطة بهذا السجل كما تمّ تحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية، فالمرشع الجزائري سنّ العديد من النصوص القانونية التي لها دلالة على مواكبة التكنولوجيا. رقمنة البلدية ساهمت لا محال إلى حد كبير في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، لكن تبقى العملية تعاني من بعض النقائص، فبالرغم من تقدم العملية شوطا لا بأس به، إلا أن البلدية الالكترونية في الجزائر لا تزال تواجه عدة عقبات أهمها: غياب الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين، والربط الشبكي للانترنت وضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية، وكذا كثرة الإجراءات الروتينية، بالإضافة إلى عدم مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التقنية، وقلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة وغيرها من الصعوبات.

وبناء عليه نقترح مجموعة من التوصيات نذكر منها:

1/ ضرورة تبني استراتيجية بالشراكة مابين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبلديات لمواكبة التطورات الحديثة عالميا في مجال تكنولوجيا المعلومات الرقمية.

2/ تدريب وتأهيل موظفي الجماعات المحلية من خلال تكوينات وتربصات في الإدارة الرقمية وهذا بغية رفع الكفاءة المهنية لديهم و توافقها مع متطلبات العصر.

3/ لابد من وضع سياسات وتشريعات ملائمة، تتوافق مع متطلبات العصر وتشجع على التعامل الإلكتروني وهذا سيمر حتما بتوفير الحماية الضرورية ضد الاختراق وسوء الاستخدام، لأن زرع الثقة والطمأنينة في نفس المواطن شرط أساسي لنجاح الإدارة الإلكترونية. في الأخير تجدر الإشارة، أنه بتاريخ 24 ديسمبر 2020 أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عن بداية التطبيق الفعلي لآلية سحب وثائق الحالة المدنية عن بعد و بصفة آنية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.interieur.gov.dz، وهذا في إطار عصرية الإدارة وتقريبها من المواطن و القضاء على البيروقراطية.

قائمة المراجع و المصادر:

أولاً: القوانين و القرارات

- قانون 08/14 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 9 غشت 2014 يعدل و يتم الأمر 20/70 المؤرخ في 19 فبراير 1970 جريدة رسمية عدد 49 مؤرخة في 20 غشت 2014، ص 03.
- المرسوم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988 ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن جريدة رسمية عدد 27 مؤرخة في 06 جويلية 1988، ص 1013.
- المرسوم الرئاسي 143/17 المؤرخ في 21 أبريل 2017 المتعلق بتحديد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها جريدة رسمية عدد 25 مؤرخة في 19 أبريل 2017، ص 10.
- المرسوم التنفيذي 190/16 المؤرخة في 30 يونيو 2016 يحدد كفاءات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و قرارات البلدية جريدة رسمية عدد 41 مؤرخة في 18 يوليو 2016، ص 08.
- المرسوم تنفيذي رقم 16-131 مؤرخ في 25 أبريل 2016، يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني وتشكيلها وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 26، مؤرخة في 28 أبريل 2016، ص 05.
- القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، جريدة رسمية العدد الأول، ص 55.
- قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، جريدة رسمية العدد الأول، ص 52.

-المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05 نوفمبر 2018 المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكتروني.
-برقية رقم 2769 من وزارة الداخلية إلى الولاية تتضمن عدم اشتراط الإقامة في الحصول على الوثائق الإدارية التي تصدرها الجماعات المحلية.

ثانيا: الرسائل والمذكرات.

-ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحويلات الجديدة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر " بن يوسف بن خدة"، سنة 2007-2008.
-عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية أو الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة-، سنة 2009-2010.
- مراح سليمة، التسيير الحديث والإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، سنة 2000-2001.
-هدار رانية، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة-01-، سنة 2017-2018.

ثالثا: المقالات

-حسناوي نجوى، مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، مجلد 5، العدد 01.
-شليحي الطاهر وقرينعي ربحية، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات" عرض لمشروع البلدية الالكترونية في الجزائر"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة مسيلة، المجلد 03، العدد 02، سنة 2019.
- عبد العالي حاجة و مناصرة شهرزاد ، "البلدية الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 06، العدد 01، جامعة خنشلة، 24 جانفي 2019.
-فرطاس فتيحة ، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة"، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة، المجلد 07، العدد 01 ، 01 جوان 2016.

- مصطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، حاج نفيسة، البلدية الالكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة- تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، مجلد 02، العدد 01، جوان 2018
- موقع عبد القادر ، "البلدية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية و المالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جامعة محمد خيدر، بسكرة، 30 جوان 2015.
- يحيوي سمية، عصرنه المرفق العام في الجزائر " رقمنة البلدية نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، مجلد 06، عدد 01، سنة 2020.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برقية، "تنفيذ البرنامج المسطر لإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة لقطاع الداخلية و الجماعات المحلية، رقم 3138، 2013، تمّ تصفحه عبر الموقع الالكتروني <http://www.interieur.gov.dz> بتاريخ 14 فيفري 2020، على الساعة 19:05.
- بدون مؤلف، خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية متوفرة بالموقع الالكتروني <http://macnibe.gov.dz> بتاريخ 13 فيفري 2020 على الساعة 19:57.
- المدير العام لعصرنه الوثائق والأرشيف في حوار "المساء" الانتهاء من الإدارة الالكترونية والشروع في رقمنة البلدية والولاية بداية 2017، جريدة المساء 30 أكتوبر 2016.
- Joaquín FarinósDasiLe défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace, article publié dans L'Information géographique, 2009/2 (Vol. 73), pages 89 à 111, www.cairn.info, consulté le 16/12/2020 à 17h00.

